

دراسة التحديات المنهجية أمام توطين حقوق الإنسان

هاجر آذري*

عضو لجنة التدريس في كلية العلوم الإنسانية لجامعة تربيت مدرّس، قسم الدراسات النسوية

تاريخ القبول: ١٤٤١/٠٦/٠٦

تاريخ الوصول: ١٤٤١/٠٢/٢١

الملخص:

نظراً إلى التأثير المحدود للقوانين الدولية لاسيما فيما يتعلق بالقوانين الداخلية للدول ذات التنوع و التعدد الثقافي و المذهبي، فإن المجتمع الدولي يؤكد في الوقت الراهن - بدل التأكيد على العولمة - على إنشاء القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان التي تسير يوماً بعد يوم نحو التوطين. و لظالما كان الشرح و التمايز الموجود بين القوانين الدولية و القوانين المحلية من المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين و الدراسين على نطاق واسع، فقد يصعب إجراء و تنفيذ القوانين الدولية على المستوى الداخلي. هذا في حين يمكن توطين ظاهرة حقوق الإنسان عبر تفسير و تعريف القوانين و الأعراف الدولية الموجودة في إطار الحاجات لدى الدول و الأفراد المختلفين وهذا من شأنه أن يساعد على تحسين و تنمية حقوق الإنسان لاسيما على الصعيد الوطني و المحلي و الإقليمي. يسعى البحث الراهن بالاعتماد على المنهج التوصيفي - التحليلي (تحليل الخطاب) أن يجيب على الأسئلة التالية: كيف يمكن دراسة التجارب المحلية في انتهاك حقوق الإنسان و كيف ينبغي توسيع دائرة الاهتمام بهذه القضية على المستوى الدولي؟ لماذا و كيف تكون الحاجة إلى المشاركة الشعبية لضمان حقوق الإنسان على الصعيد المحلي لاسيما و أن القرارات تتخذ في مجالات خارجة و بعيداً عن حياة المواطنين الذين يتأثرون بشكل مباشر من هذه القرارات. و في هذا الصدد سنقوم بداية بتبيين نموذج مفهوم مختلف حول ظاهرة توطين حقوق الإنسان في المجتمع الدولي، ثم و بالاعتماد على هذا الاتجاه بجانب الاستفادة من الأساليب التي تصور حاجات حقوق الإنسان لدى كل إقليم أو منطقة و جغرافيا معينة نحاول من خلال مجموع هذه الصور و بالاستناد على تصميم "من الأعلى إلى الأسفل" أن ندرس إمكانية تأسيس لحقوق إنسان محلية (موطنة) ضمن دائرة حقوق الإنسان الدولية و تحليل هذه الظاهرة و دراستها دراسة موضوعية و علمية. أظهرت نتائج البحث أن توطين حقوق الإنسان و تبني الاتجاه سالف الذكر يمكن له أن يمهد لنوع من الانسجام الثنائي و المؤثر بين حقوق الإنسان و ضمان حقوق الأفراد على المستوى المحلي و أن يعيد تعريف معايير حقوق الإنسان بالتناسب مع الحاجات المحلية للأفراد في المناخ الثقافي و الديني و الاجتماعي الخاص لهؤلاء الأفراد و مجتمعاتهم، و من جانب آخر، فإنه قد يخلق فرصة مناسبة لضمان حقوق الأفراد على الصعيد المحلي منسجمة مع معايير حقوق الإنسان المحلية.

الكلمات المفتاحية: التوطين، حقوق الإنسان، المنظمات الدولية، المؤسسات المحلية.

١- مقدمة البحث: منهجية توطين حقوق الإنسان

لقد خضع موضوع عالمية حقوق الإنسان منذ الإعلان عن ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للدراسة و التحليل من الباحثين و الدراسين. و عندما يتم الحديث عن العلاقة بين ميثاق الأمم المتحدة و المجتمعات المحلية، فإن معظم التركيز يستهدف ماهية هذه العالمية مقابل نسبية حقوق الإنسان. (ذاكریان، ۱۳۸۹: ۱۱۲) و على الرغم من أن خبراء حقوق الإنسان الذين صاغوا هذا الميثاق عرفوا حقوق الإنسان في إطار محلي و قدموا فهما أوسع من المفاهيم و القيم العالمية لمبادئ حقوق الإنسان لكن تبقى كيفية دراسة ظاهرة حقوق الإنسان في المناطق المختلفة و لدى الأفراد و المجتمعات المختلفة من المسائل و القضايا المثيرة للجدل لاسيما و أن القضية تتطلب مشاركة للحد الأقصى من المجتمعات المحلية لتحقيق و ضمان حقوق الإنسان فيها. إن الاختلاف بين القوانين الداخلية و القوانين الدولية هو من القضايا التي أثارت الجدل على الصعيد الدولي و المحلي و السبب في ذلك يعود لاختلاف المبادئ النظرية و الفكرية و الموانع العملية و التنفيذية لهذه المواثيق في الإطار المحلي و القوانين الداخلية. (آذرى، طباطبائی حصارى، ۱۳۹۶: ۱۰)

١-١ خلفية البحث:

و من حيث خلفية البحث فإن موضوع التوطين في الأصل خضع للدراسة في مجال الدراسات التنموية على المستوى الاقتصادي عند باحثين أمثال هينز الذي حاول أن يقدم مفهوماً يستطيع من خلاله أن يؤسس لإطار بديل لتطبيق تصميم عن الاقتصاد العالمي ضمن الجانب المحلي (Hines, 2003: 7) ذلك أن تصميم "من الأسفل إلى الأعلى" تجاه قضية حقوق الإنسان له جذور طويلة في هذا المجال. و بعد هينز قام باحثون آخرون أمثال دي فيتر ببيان المسألة في نطاق الحقوق الاقتصادية. إن عولمة الاقتصاد - التي تعني إزالة الموانع الحكومية لتشكيل اتجاه مالي و تجاري و إنتاجي حرّ في المجال النظري في الحد الأدنى و كذلك الطاقة البشرية - أثرت على قضية حقوق الإنسان و تبعاً لذلك أثر ذلك على دور الحكومات الرئيس في حماية حقوق الإنسان في العالم و كذلك الاقتصاد الداخلي. على سبيل المثال في مجال عولمة الاقتصاد فإن انتهاك حقوق الإنسان لا يرتبط في العوامل الداخلية حصراً بل إنه يرتبط كذلك بالقضايا العالمية و الإقليمية (De Feyter, 2005: 256) على كل حال فإن بعض الباحثين في الداخل يختلفون في تقدير نسبة التأثير السلبي لعولمة الاقتصاد على حماية حقوق الإنسان و يراها بعضهم أنها تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر. (منصوريان، ۱۳۹۲: ۲۳۸؛ ذوالقدر، ۱۳۹۳) و قد دخل هذا المفهوم في ما بعد إلى الدراسات الإنسانية و الحقوقية. و انطلاقاً من هذا الاتجاه، فإن حقوق الإنسان يجب أن تختص بظرف خاص (حالة خاصة) لكي تستطيع أن تغطي أكبر نسبة ممكنة.

أحد المصادر الهامة في مجال الإنسانية و الحقوق و الذي يمكن أن نلمس فيه نوعاً من العلاقة بقضية التوطين هو بحث "مري" حول ترجمة حقوق الإنسان في مجال العنف الجنسي في إطار العدالة المحلية. فحسب رأي "مري" فإن هناك لاعبين مختلفين يشاركون في عملية التوطين لكي ينقلوا قضية حقوق الإنسان الدولية إلى (مستوى) "أسفل" و يحولوه إلى الأنظمة

المحلية ثم ينقلوا روايات اللاعبين المحليين إلى (مستوى) " أعلى" حتى يحققوا أهدافهم في ضمان حقوق الإنسان عبر نقل هذه الروايات و استخدام الخطاب العالمي في قضية حقوق الإنسان. (Merry, 2006: 125).

هناك العديد من الباحثين الذين يعتقدون أن بناء علاقة بين حقوق الإنسان المحلية لشرعة حقوق الإنسان باعتباره عرفاً عالمياً هي ضرورة. و يعتقد ميوتوا أن تأسيس و خلق معايير عالمية يتم فقط عبر بيان مبادئ المشروعية الثقافية و الاجتماعية لبعض من الموارد الخاصة لحقوق الإنسان (Mutua, 2003: 81)، و على هذا الأساس يعتقد باكسي أن المجتمعات المحلية هي الكتاب الأوائل و الحقيقون لحقوق الإنسان كما أن فكرة توطين حقوق الإنسان نشأت من الدراسات التنموية، ذلك لأن تصميم من الأسفل إلى الأعلى له خلفية أطول مقارنة مع قضية حقوق الإنسان. و يشير و لفكنك بندك إلى أن الكثير من الرؤى التي حاول بيائها و تعريفها، تم قبولها في ميثاق أفريقيا في أروشا¹ في نص يعود لعشرين عاماً تقريباً. يؤكد هذا المشروع على أهمية المشاركة العامة في تحسين مسار التنمية و التطور رغم أنه لا يرتبط ارتباطاً مباشراً بقضية حقوق الإنسان لكنه يؤكد على قضية المشاركة العامة في موضوع التنمية. تنص الفقرة ١١ من هذا المنشور على ما يلي: إن هذه حقيقة رئيسية إن الناس و المنظمات الشعبية يلعبون دوراً أساسياً في فهم و تحقيق المشاركة الشعبية. و يجب أن ينخرط الناس بشكل كامل و أن يلتزموا بواجباتهم. و في الواقع يجب أن يأخذوا بزمام الأمور. في هذا السياق يجب أن يشكلوا مؤسسات و منظمات شعبية مستقلة في كافة المستويات و أن تكون هذه المؤسسات شعبية تطوعية و ديمقراطية تعتمد على الناس أنفسهم و أن تكون متجذرة في التقاليد و ثقافات المجتمع لكي تضمن تعزيز المجتمع المحلي و التنمية الداخلية. كما يجب تأسيس قنوات استشارية في المستويات المختلفة و المجالات المختلفة مع الدول و بمشاركة شعبية ديمقراطية. و المهم في هذا المجال هو أن يوسع الناس و المنظمات الشعبية دائرة العلاقات لترويج و نشر التعاون و العلاقات المتبادلة من المستويات المحلية مروراً بالمستويات الإقليمية و انتهاءً بالمستويات العالمية. هذه القضية في الواقع تصبح ضرورة لإشراك التجارب و تنمية التضامن الشعبي و رفع نسبة الوعي السياسي في المشاركة الديمقراطية.

و يصف دي فيتير بشكل واضح التوطين باعتباره إطاراً منهجياً و استراتيجياً لتطوير تصميم "من الأسفل إلى الأعلى" في قضية حقوق الإنسان، و يقدمه على أساس أنه "عودة من حقوق الإنسان العالمية عبر تقييم التجارب المحلية لقضية حقوق الإنسان (De Feyter, 2007: 68) إن التوطين هي مسير ذو اتجاهين: من "العالمية إلى المحلية" و من "المحلية إلى العالمية". (Oré Aguilar, 2011: 112)

٢- المفاهيم

ينطلق هذا البحث من تعريف شامل لحقوق الإنسان و هو التعريف الذي يتضمن أعراف حقوق الإنسان و مبادئ و رؤى و

1. Arusha

خطاب المجتمع الدولي إزاء قضية حقوق الإنسان. و بشكل أحص، فإن الإطار الوظيفي لحقوق الإنسان هو عبارة عن مجموعة من الأسس و المبادئ التي ورد ذكرها في ميثاق الأمم المتحدة و التي اكتملت بعد ذلك بالأعراف و المعايير المذكورة في الاتفاقيات الدولية الأخرى. إن الغاية من هذه الاتفاقيات و المعاهدات هو توفير المعايير و الأسس الرئيسة لتقييم نسبة التنمية الداخلية لحقوق و سياسات ورؤى اللاعبين الحكوميين والشخصيين.

لكن فيما يتعلق بمفهوم التوطن والمجتمعات المحلية في عملية العولمة، فإن تحديد وإعطاء تعريف خاص لمفردة "المحلية" هو أمر بالغ الصعوبة. و تنشأ هذه الصعوبة أساساً عندما يتم الحديث عن الأفعال وردود الفعل واللاعبين. إن اللاعبين المحليين هم في الأساس عبارة عن تحالفات من عدة منظمات يمكنها أن تؤثر على مستويات مختلفة من عملية حقوق الإنسان وحقوق الأفراد؛ ذلك أن الناس ومثل هذه التحالفات تفسر مفاهيم حقوق الإنسان تفسيراً واسعاً وعبر طرق وأدوات متعددة.

(Merry, 2006: 210)

لا يسعى هذا البحث إلى تحليل المفاهيم المحلية أو العالمية لكنه في صدد مناقشة موضوع توطن حقوق الإنسان و كيفية و طريقة تعامل اللاعبين المختلفين في قضية حقوق الإنسان ضمن هذه العملية الاجتماعية. و عليه، فإن البحث سيعتمد على التعريف المقدم من قبل الأمم المتحدة حول ظاهرة التوطن، بدل تقديم مفاهيم جديدة حول الموضوع.

إن "الرابطة الدولية للعولمة" بين في حديثها عن التوطن «أن الفكرة الرئيسة للتوطن، هي إعطاء أكبر قدر ممكن من السلطة للطبقات الدنيا من الأفراد أو المجموعات بهدف تحقيق غاية محددة». (IFG: 2002: p109) إن مصطلح السلطة في التعامل العالمي/المحلي يرتبط بنسبة حصول اللاعبين للمعلومات وعملية اتخاذ القرار وهذا المصطلح هو عنصر هام في خلق التمايز بين العالمية والمحلية. و إذن فإن المعنى الرئيس للتوطن «هو تسجيل وانعكاس اتجاهات ورؤى الأفراد الذين يتأثرون بشكل مباشر بالأحداث التي تقع في أنحاء العالم. و على هذا الأساس، فإن المجتمعات المحلية (الموطنة) في هذا البحث هي المجموعات و المؤسسات و الأشخاص و التجمعات التي تتعايش ضمن نطاق جغرافي خاص تربطها الحاجات و العلاقة المشتركة بالطريقة التي تم بيانها في خطاب حقوق الإنسان" (Gaby, 2009: 11)

إن عملية التوطن تسعى إلى تقديم تعريف مرن لإطار حقوق الإنسان لكي يتيسر ضمان حقوق الناس المحليين ضمن ذلك الإطار. و إن الغاية من استراتيجية التوطن هي دراسة تأثيرات حقوق الإنسان وتحديد الشرح بين الإطار الذي يتم تعريفه لحقوق الإنسان وحاجات الناس و الواقع الموجود. و يعدّ الوصول إلى فهم حقيقي للعلاقة بين الإطار ومشاكل الناس المحليين و معرفة ما إذا كانت الرؤى التي يقدمها الناس المحليين تتعارض مع الأعراف و محتوى حقوق الإنسان أمراً ذا أهمية بالغة وحساسية في هذا السياق. على سبيل المثال إذا ما أدرك الناس المحليون بشكل سريع تبعات التخصص و عواقبها إلا أنهم لا يدركون تماماً أن الحصول على حقوق مثل حق الحصول على المياه أو الصحة و... هي نفس الحقوق التي جاء ذكرها ضمن إطار حقوق الإنسان من قبل القوانين و الأعراف الدولية. (Vandenbogaerde , 2017: 37) و على هذا الأساس فقد يتم ذكر مطالب ودعاوي الأفراد المحليين في إطار الأسس العامة لحقوق الإنسان في المحافل الدولية حصراً دون أن تتم الإشارة بشكل مباشر لحقوق الإنسان أو معاهدة محددة أو حق مرسوم. و تكون الطبقات و المجموعات المعرضة للأخطار

هي التي تنقل فكرة حقوق الإنسان إلى مجالات ونطاقات واسعة دون أن يستفيدوا مباشرة من خطاب حقوق الإنسان. (Merry, 2006:2)

إن التوطين و من خلال الاستفادة من الرؤى و التقدم الحاصل في مجالات المنهجية العلمية في العلوم الطبيعية و حقوق الإنسان و حقوق الجنسين، يحاول أن يكشف و يبيّن الرغبات و الحاجات و صوت المجموعات الصغيرة بشكل واضح وشفاف و واقعي. على سبيل المثال، قد يلجأ التوطين إلى القضايا الجنسية الحساسة كأداة لتقييم نسبة المشاركة وصدى أصوات هذه المجموعات في عملية صناعة القرار المحلية. (Kapur and Duvvury, 2006)

٢-١- التوطين وتحديات مصداقية ميثاق حقوق الإنسان الدولي و خصائصه الشمولية

لا يرى أنصار التوطين أي تناقض بين صيانة حقوق الإنسان باعتباره خطاباً عالمياً و بين إحداث تغيير في محتواه بهدف حماية حقوق الإنسان المحلية. إن أنصار توطين حقوق الإنسان لا يحاولون التشكيك في أهمية معاهدات حقوق الإنسان. و في الواقع فإنّ جلّ ما يستندون إليه في هذا القضية، هي أمور تنطلق من الواقع. لكن هناك انتقاد أيضاً مفاده أن حقوق الإنسان العالمية إذا ما أخذت بعين الاعتبار التجارب العالمية المختلفة فإنها ستفقد تدريجياً مكانتها. إن نظام حقوق الإنسان العالمية هي ظاهرة أخذت بالنمو و التطور و إن المجتمعات المختلفة و عبر المشاركة فيها تلعب دوراً محورياً.

بناء على ذلك فإنه و بالتأكيد على ضرورة الالتزام بالإطار الثقافي و الاجتماعي الخاص لكل مجتمع، يجب الاعتراف أن الأسس العالمية لها جذور في التقاليد و السنن المحلية و إن التجارب و الرؤى المحلية تساهم في إكمال مبادئ و قيم حقوق الإنسان. (Zezeza, 2004: 18) و يرى "ايبها" أن زيادة مشروعية حقوق الإنسان العالمية تعتمد على الخصائص الثقافية لكل مجتمع؛ وذلك لأن مختلف الأفراد في شتى بقاعا لعالم لديهم مطالب مختلفة بالنسبة لقضية حقوق الإنسان و هم مستحقون لحقوق خاصة بهم، و عليه، فإن ماهية حقوق الإنسان ترتبط إلى حد ما بالظروف و المكان و الأدوات الخاصة لأولئك الناس و ذلك المجتمع المختلف (Ibhawoh, 2004: 28) و يرى "برمز" أن عالمية حقوق الإنسان تتحقق فقط من خلال الجهد في كل المجالين الداخلي و الخارجي في قضية حقوق الإنسان. في المقام الأول يجب أن تكون هناك مساهمة داخل نظام حقوق الإنسان الدولي تتقبل المرونة و التغيير بحيث يصبح هذا النظام الدولي متقبلاً لمختلف المطالب الحقوقية للمجتمعات المختلفة و ثانياً يجب أن يكون هذا النظام في داخل المجتمعات نفسها لكي يستطيع أن يشمل لحقوق الإنسان المختلفة التي تنطبق مع الظروف و الثقافات و الإيديولوجيات و السياسات المختلفة. و مع ذلك فإن "برمز" يعتقد أن نظام حقوق الإنسان الدولي ليس فيه أي مرونة في المسائل التي يتم فيها انتهاك حقوق الإنسان بشكل فاحش و كبير وحتى في المواضيع التي تنتهك خلالها أسس و مبادئ حقوق الإنسان، لاسيما في مسائل كحقوق الملكية و الخصوصية و حرية التعبير و حرية العقيدة و حرية العمل و سائر الحقوق التي ذكرت في أساسيات حقوق الإنسان الرئيسية. (مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨، و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية لسنة ١٩٦٦، و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لسنة ١٩٦٦ م) (Brems: 2001: 351) و يقترح أنصار التوطين أن يتم بدل تخريب

وتشويه ما توصلت إليه الأمم و الدول عبر التفاوض والحوار لسنوات مديدة، التركيز على إصلاح ما هو موجود من موثيق ومعاهدات في هذا الخصوص.

صحيح أن منظمة الأمم المتحدة كانت تضم عدداً محدوداً من الدول في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨م لكن هناك عدداً لا بأس به من الدول غير الغربية التي شاركت وساهمت في صياغة مسودة الميثاق الدولي لحقوق الإنسان. إن الإعلانات التالية التي تمت المصادقة عليها في طهران (١٩٦٨م) و فيينا (١٩٩٣م) تؤكد على أن جميع الإعلانات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لديها درك مشترك وشمولي لقضية حقوق الإنسان و أنها عوضت عن خلل الديمقراطية الذي كان موجوداً في مرحلة إعداد هذه المسودة. إن مثل هذه الاستدلالات أدى إلى أن يتم الاعتراف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان كجزء من الحقوق العرفية الدولية. (Eide, 1999: 250) و مع ذلك، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باقي المعاهدات الدولية كانت استجابة للظروف التاريخية الخاصة، و على هذا الأساس يجب تغيير حقوق الإنسان كذلك. و بهدف الحصول على مزيد من التنمية في قضية حقوق الإنسان فإن أصل خطاب "هايرماس" قد يكون مفيداً و نافعاً. و بناء على هذا الأصل، فإن الأعراف معتبرة عندما تشمل جميع الأفراد الذين قد يتأثرون بهذه الأعراف و تعتبرهم مشاركين في خطاب منطقي منسجم مع تلك الأعراف. (Habermas, 1996: 107) و وفق هذا الأصل، فإن عملية خطاب حقوق الإنسان تكون منطقية عندما يشعر جميع المشاركين فيها بالمساواة مع المشاركين الآخرين. (Habermas, 118) إن أصل خطاب هايرماس بصفته آلية رقابة كيفية يمكن توظيفه كآلية لتنمية حقوق الإنسان. و لذا فإن إجراء هذه العملية على المستوى الدولي و أن يكون الهدف كتابة هذه القوانين الحقوقية التي يمكن تطبيقها على الصعيد الدولي و من الضروري أن تكون هذه العملية تشمل الجميع وتشارك فيها مختلف الثقافات. (Parekh, 1999: 140)

إن عملية توطین حقوق الإنسان تقع بين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نفسها والتي تجمعها اشتراكات ثقافية كثيرة. على سبيل المثال استفادت محكمة الاتحاد الأوروبي لحل هذه القضية من خطة وأسلوب الهامش المجازي للتفسير ويبدو أنها خطة ناجعة ومفيدة في هذا الصدد. إن هذه الخطة تستخدم في أماكن تتغير فيها القيم من مكان إلى مكان آخر وهنا يتم اختيار المحكمة المحلية بدل المحاكم الحكومية لتحديد وتقييم النطاق والمجال الحق ويكون أفضل من المحكمة الإقليمية.

و يرى هايرماس أن هناك نوعاً من التبعية في إحداث التوازن بين مسألتي الهامش المجازي للتفسير و نطاق السيطرة من قبل المحكمة. إذا كانت التهديدات إزاء مصالح العامة أهم وكان تحديد الحقوق الفردية أقل، فإن هامش التفسير المجازي يكون أوسع و في المقابل إذا كان تحديد الحقوق الفردية أكثر جدية وتحديد المصالح العامة أقل، فإن هامش التفسير المجازي يكون محدوداً وإن سيطرة المحكمة تكون أكثر صرامة. (Brems, 2001: 366) مع ذلك يعتقد بعض الخبراء أن الاعتماد على هذه الخطة يثير الكثير من التساؤلات والتحديات و قد يأتي بنتائج عكسية. (Brauch, 2004: 120) في الواقع يتم الاعتماد على هذه الخطة من قبل الدول كأداة دفاعية عن الدول و الحكومات و ذلك بدل أن تعطى المحكمة الحرية في أن تفسر المعاهدات في ضوء الحاجات الخاصة للمدعين وأدعاء حقوق الإنسان في مجتمع خاص. إن هذه الخطة تتيح التعددية والكثرة لكن ليست في إطار الحماية عن توطین حقوق الإنسان بل بهدف تحديد حقوق الأفراد ضمن صيانة المصالح العامة

التي يتم تعريفها من جانب الدول. (Kratochvíl, 2011: 324)

إن الخطة الأخرى هي الاعتماد على "أصل التكامل أو حرية اتخاذ القرار المحلي" و التي تعني أن القرارات يجب أن تتخذ في أسفل مستوى مناسب- و قد تحول هذا الأصل إلى مبدأ بنيوي في القوانين الدولية لحقوق الإنسان و قد تسرى إلى كافة جوانب حقوق الإنسان و السياسات المتعلقة بهذه المسألة. في مجال حقوق الإنسان يؤكد هذا الأصل على ثلاث مسائل، الأولى إحقاق الحقوق التي يتم الإعلان عنها من جانب حقوق الإنسان الدولية و يتم تحويل الحكومات المحلية بالتصدي لهذه القضية. و المسألة الثانية هي حماية هذه الخطة من دمج الأدوات التفسيرية و التنفيذية المحلية و الدولية تحت عنوان الخطاب المجتمعي الواحد (لكن في نطاق المصالح المشتركة التي تقدم الرؤى المتعلقة بحقوق الإنسان) و على هذا الأساس يكون للمجتمع الدولي حق التدخل في الحالات التي تكون المؤسسات المحلية غير قادرة بمفردها على تحقيق أهداف حقوق الإنسان و إن على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدات في هذا المجال دون أن يعرض حرية المجتمعات المحلية إلى مخاطر وأضرار. (Carozza, 2003: 57)

إن النقطة التي يجب التنويه إليها في هذا المجال هي أن التعددية و الكثرة في قضية حقوق الإنسان تتحقق عبر التعايش بين الأنظمة المختلفة لحقوق الإنسان الإقليمية لأن هذه الأنظمة أو المعاهدات لها قائمة مختلفة من حقوق الإنسان التي تعكس الظروف المختلفة لمختلف المناطق (Falk,2000: 52) على سبيل المثال إذا صادقت منظمة التعاون الإسلامي على معاهدة ملزمة عن حقوق الإنسان الإقليمية في المناطق الإسلامية، فإن التنفيذ المحلي و الداخلي لحقوق الإنسان في الدول الإسلامية سيشهد تطوراً. (Baderin, 2004: 340)

إن أدوات الحماية الإقليمية الموجودة في أمريكا و أفريقيا لها اتجاهات مختلفة تجاه القضايا المشابهة في حين كلاهما يستفيدان من الخطاب الحقوقي الواحد لكن ذلك لا يعد اختلافاً مصيرياً يهدد حقوق الإنسان بل هو نوع من التعاون و المشاركة في إطار زيادة التأثير العملي لقضية حقوق الإنسان. على سبيل المثال، فإن القرارات التي اتخذت في ملفات دوغن، و أواس تينغي ٢، وأجني ٣ تظهر أنه وفي الحال التي يوجد هناك اختلاف بيني بين هذه الملفات لكن جميعها تتضمن مطالب رئيسية جماعية للمجتمعات المهمشة و إن الاختلاف في القرارات الحكومية نابع عن سوء استخدام للدول و مواردها. في هذه الملفات الثلاث فإن المحكمة الإقليمية تحكم لصالح المجتمعات المحلية باعتبارها شاكية و تؤكد على أن الحكومة مسؤولة عن توفير و الضمان الكامل لحقوق الإنسان لكنها تلجأ إلى استدلالات و مبادئ و أدوات حقوقية مختلفة. من وجهة النظر العالمية، فإن التأكيد على وحدة حقوق الإنسان لاسيما في المواضيع التي تختلف فيها ردود الفعل الحقوقية تجاه أزمات الناس يأتي بنتائج عكسية و لذا يوصى في هذا المجال بالتنسيق و الانسجام بين حقوق الإنسان مع التعددية و الكثرة لكي تستطيع أن تحتم بتحديات حقوق الإنسان المحلية بشكل مؤثر ونافع.

٣- الحركة من الداخل: نقطة عزيمة التوطين

بعد دراسة هذه القضية وهي سماح النظام الحقوقي العالمي للكثرة و التنوع يجب أن نعرف كيف يمكن أن نسير هذا الفضاء و

هذه الطاقة نحو الأفراد الأكثر حاجة للحماية الحقوقية من غيرهم لأن أزمات حقوق الإنسان و انتهاكها تقع على المستوى المحلي و هي المواضع التي يجب أن يتم تنمية حقوق الإنسان في المقام الأول لأولئك الناس الذين يتعرضون للتهديد و هنا يمكن اعتبار مصداقية هذه الأدوات الداعمة لحقوق الإنسان. (Lipschutz, 1996: 39) إذا تقرر أن يصبح نظام حقوق الإنسان بمثابة أداة عالمية لحماية حقوق الإنسان أو يكون مرجعاً في ذلك فيجب أن يشهد تطوراً بشكل مستمر و هذا الأمر يجب أن يقع في ضوء التعاليم والتجارب التي تقع على المستوى المحلي. إن المجتمعات المحلية و الموطنة تستطيع أن تساعد عملية التوطين في ثلاثة مجالات. إن المؤسسات الشعبية أو الاجتماعية تشكل خمس نقاط بدء. فهذه المؤسسات تم تشكيلها على مستوى المجتمع الجغرافي و تعتمد على المصالح المشتركة (وليست على التبعية السياسية) ولذا فإنها من ضمن المؤسسات العامة و التي تستطيع أن تبين حاجات الناس. هذه المؤسسات مفتوحة على أفراد المجتمع و تتيح للناس العاديين بأفضل شكل ممكن الحرية في التعبير الصريح و الشامل عن حاجاتهم. و يجب أن يكون الثقة عالية بالمنظمات التي تنشأ في داخل المجتمعات و عكس ذلك عند ما تكون المنظمات ناشئة خارج المجتمعات أي من جانب الحكومة أو الخيرين في الخارج، فإن ثقة الناس تكون في نسب أقل. (Kaufman, 1997: 10)

من جانب آخر فإن الجانب الضعيف في هذه القضية هو أن جميع إجراءات المنظمات ذات المحورية الاجتماعية لا يتم تعريفها بلغة حقوق الإنسان. و أظهرت الدراسات أن المنظمات و المؤسسات المدنية عندما تنشط بمفردها، فإنها لا تمتلك قدرة على تغيير هيكل السلطة لاسيما إذا كانت بعيدة عن المجال السياسي أو يتم إبعادها عن تلك النقطة. (Uvin, 1998: 171) من وجهة نظر حقوق الإنسان، فإن المؤسسات الاجتماعية تقع تحت ضوء الاهتمام الخاص عندما تواجه المخاطر و التهديدات بلغة "الحقوق" حتى إذا كانت الحقوق المنتهكة في النظام الحقوقي الدولي يتم الاعتراف بها رسمياً. (Narajan, 2000: 150)

إن الحلقة الثانية في هذه السلسلة هي المؤسسات غير الحكومية الحقوقية المحلية ٥- و هي مؤسسات ترى حماية حقوق الإنسان هدفاً رئيساً لها. و هذه المؤسسات تعمل في بلدانها كما تعمل المؤسسات ذات المحورية الاجتماعية لكن و خلافاً لهذه المؤسسات قد شكلت على أساس التخصص العلمي و ليس على أساس عضوية و مشاركة الناس و تساعد المؤسسات ذات المحورية الاجتماعية في تحديد نسبة الشرح بين حقوق الإنسان و الموقع التي تتموضع فيها هذه المؤسسات. في الواقع، فإن هذه المؤسسات هي حلقة وصل تساعد المؤسسات ذات المحورية الاجتماعية لكي تستطيع هذه الأخيرة أن تبين مطالبها و تنظمها و تثبتها و أن تدافع عن حقوقها. (Appiagyei, 2002: 289) و يجب التنويه هنا إلى أن مستوى القانون الداخلي أهم مستوى لأهداف حماية حقوق الإنسان لكن المؤسسات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان تتعلم الحقائق و الواقع المرتبط بقضايا حقوق الإنسان التي تنشأ في المجتمعات من المؤسسات ذات المحورية الاجتماعية ثم تقوم بنقل هذه التعاليم إلى المحافل و الأوساط الدولية.

و تعدّ "المؤسسات الحقوقية غير الحكومية والدولية" ٦ الحلقة الثالثة في هذه السلسلة. و هذه المؤسسات لها طابع دولي و تنشط داخل حدود الدولة للدفاع عن حقوق الإنسان. إن عمل هذه المؤسسات قد يؤثر على عمل الدول و العمليات

الرقابية العالمية. (Kaldor, 1999: 209) ذلك لأن أسباب انتهاك حقوق الإنسان لم تعد في علمنا الشمولي أسباباً داخلية فحسب. فالدول الكبرى تتخذ قرارات لها تأثير خارج حدودها ولذا فإن اللاعبين الداخليين لهم سلطة محدودة في التعامل مع هذا الواقع. و على هذا الأساس، فإن المؤسسات غير الحكومية و الدولية (INGO) تساعد اللاعبين الداخليين فقط عندما تنتهك حقوق الإنسان لكن يجب أن تكون قراراتها انعكاساً للحاجات الحقوقية على المستوى المحلي و الوطن للأفراد المعنيين. و مع ذلك يجب القول إن تأثير مثل هذه المؤسسات ليس تأثيراً قطعياً، فقد لا ترغب الحلقة الأولى و الثانية بحماية الحلقة الثالثة. (Narajan, 2000: 131)

إن منظمات المجتمع المدني تفتقر للسلطة اللازمة لأنها لا تستطيع أن تشارك بشكل مباشر في صياغة القوانين سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي (8: 2004, Gready). في هذا المجال نجد أن إعداد القوانين و تنفيذه و تأثيره على عملية التشريع، تحتاج إلى وحدة مع الأطراف المؤثرة في الحالة التشريعية مثل الحكومات و المؤسسات الحكومية. (Rajagopal, 2003: 233)

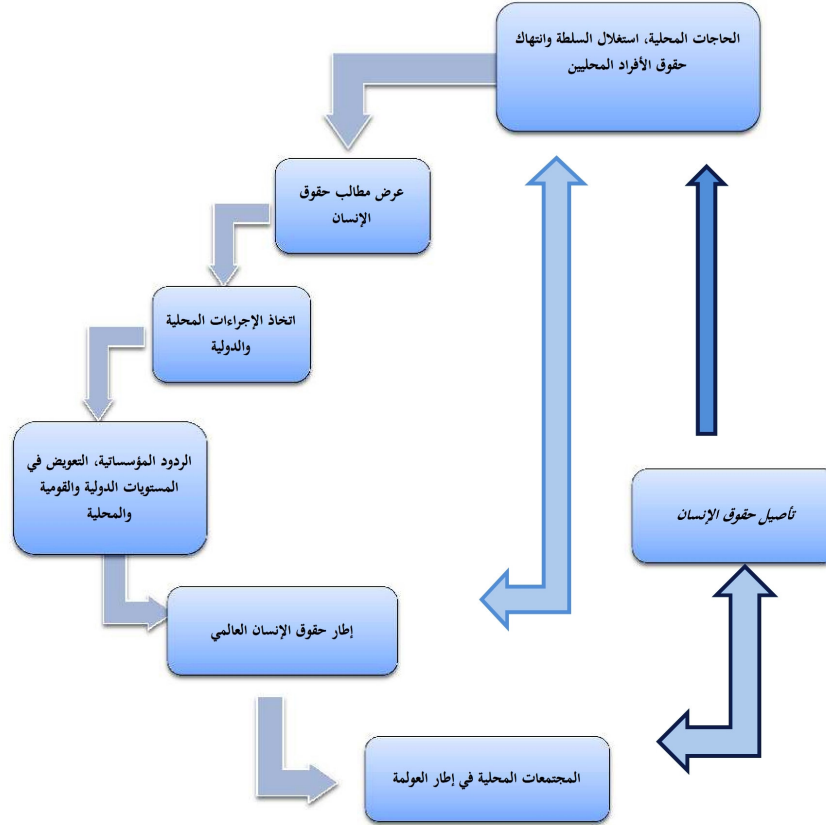
و تقودنا هذه القضية إلى الحلقة الثالثة من هذه السلسلة ألا و هي: "شبكة الحماية العالمية" ٧ و التي تشمل اللاعبين المرتبطين الذين يعملون على قضية واحدة بشكل دولي، و هؤلاء اللاعبون تربطهم قيم مشتركة و خطاب مشترك و في النتيجة تبادل مكثف للمعلومات و الخدمات مثل المؤسسات البحثية غير الحكومية و الدولية، و الحركات الاجتماعية المحلية، و وسائل الإعلام، و المؤسسات الدينية، و الاتحادات التجارية أو جزء من المؤسسات شبه الحكومية الإقليمية و الدولية و (2: 1999, Riss) إن هذه الشبكة في المقام الأول تعتمد على العلاقات التطوعية و العامة و قد تكون غير رسمية بشكل كامل، فقد تنشأ على أساس معتقدات مشتركة بين الأفراد و التي تقع في أجزاء مختلفة من هذه الشبكة. (8: 2004, Gready) لكن مع ذلك فهناك أفراد تتغير أدوارهم في هذه الحلقات ضمن هذه الشبكة المتصل بعضها ببعض و يتحركون بكل ارتياح من المؤسسات الحكومية إلى المؤسسات غير الحكومية و عكس ذلك.

٤- العودة إلى المستوى العالمي

إن التحدي الأبرز في قضية انتهاك حقوق الإنسان هو معرفة ما إذا كانت الأعراف العالمية تعتمد على حقوق الإنسان المحلية و المواطنة أم لا؟ يعتقد آلستون أن استخدام قائمة رسمية من الحاجات الحقوقية لا تنفع في تنمية حقوق الإنسان لأن القرار الذي اتخذ لصياغة قوانين جديدة لحقوق الإنسان من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ليس منطقياً و واقعياً بالقدر الكافي. و بدل ذلك يقترح اتخاذ تدابير شكلية يجب أن تقوم بها الجمعية العامة أثناء صياغة و إعداد قوانين حقوق الإنسان العالمية و أثناء إعداد مسودة القانون الحقوقي الجديد مثل النظر في مقترحات الدول و المؤسسات الدولية و الإقليمية المرتبطة و المؤسسات غير الحكومية. (618: 1984, Alston) و على الرغم من إمكانية الاستمرار في الحماية الشكلية ضمن إطار حقوق الإنسان للأمم المتحدة، و هذا من شأنه أن يساعد على سماع صوت الذين يعانون من فقدان العدالة لكن الشبكة

السالفة الذكر هي التي تحدد نسبة التأثير و تبين متى يكون النظام العالمي أو المحلي قادرا على استقبال تصميم الأسفل إلى الأعلى. إن نشاط الشبكة السابقة و العلاقة بالمؤسسات الدولية تستطيع أن تضع الأطراف الرسمية في الأمم المتحدة أمام تجارب محلية و واقعية لحقوق الإنسان و في الحد الأدنى في الجانب النظري فإن الدروس التي يمكن أن تستخرج من التعاون مع المجتمعات المحلية بإمكانها المساهمة في الكشف عن الفروق و الشرح الموجود في نظام الحماية العالمي بهدف تأطيره مرة أخرى لدور حقوق الإنسان العالمي. إن المقررين الخواص في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قد يكونون أكثر الأطراف استفادة من الزيارات (القصيرة عادة) من أجل تحقيق مثل هذه الأهداف. لأن مثل هذه المهام تتيح الاتصال المباشر بالمؤسسات ذات المحور الاجتماعي و المؤسسات غير المحلية غير الحكومية و الأطراف الحكومية حصولا مباشرا. مع ذلك فإن في مثل هذه المهام ليس هناك أي تعهد مؤسسي لضمان وجود تصميم من الأسفل إلى الأعلى. حتى إذا كان المقرر الخاص يبادر في تقرير الحاجات الحقوقية للمجتمعات المحلية فلا يوجد له ضمان في أن تتم متابعة هذه الحاجات على مستوى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ناهيك عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. (De Feyter, 2005: 106) و لذا يقال إن مهام منظمة الأمم المتحدة يجب أن تتبع هدفين رئيسيين هما الحماية و التعزيز. و التعزيز في أحد مفاهيمه يعني استلام التجارب من الدول المختلفة و التي تعلمنا أن حقوق الإنسان إذا ما تبعت غاية التعزيز فإنها تتيح للناس الحرية في مطالبة الحقوق و تبعا لذلك تصبح حقوق الإنسان محترمة من جانب الدول ويتم الالتزام بها و حمايتها. ٤ كما أن المدافعين عن حقوق الإنسان بإمكانهم مساعدة الحكومة في حمايتها لحقوق الإنسان و من خلال تعزيز سلطة المواطنين يضمنون حقوق الإنسان. إن الأمم المتحدة لها سلطات حصرية في تحسين العلاقات بين الأفراد و المجموعات لكي تجمع المجتمع المدني و الحكومات معا و تخلق الفرص الكثيرة لتعزيز الثقة و الاعتبار بهذه المنظمات و المؤسسات الحقوقية. (Howland, 2004: 14)

يظهر الرسم البياني التالي إلى حد ما العملية التوضيحية التي سبق بيانها في الصفحات الماضية.



رسم عملية تأصيل حقوق الإنسان

٥- النتائج

يتم تعريف التوطين باعتباره عملية يتم من خلالها بيان حاجات حقوق الإنسان المحلية و تكون عامل إلهام لتفسير و شرح أعراف حقوق الإنسان من المستويات المحلية إلى المستويات العالمية و تكون هذه العملية نقطة بدء لتحقيق و تنمية حقوق الإنسان. تطرق هذا البحث إلى موضوع يمكن تلخيصه في الأسئلة التالية: هل هناك حاجة إلى توطين حقوق الإنسان في ظل العولمة السائدة في قضية حقوق الإنسان؟ و إذا كانت هناك حاجة فأى الطرق تكون أكثر فاعلية و تأثيراً في قضية حقوق الإنسان؟ إن التحديات المنهجية المتعلقة بتوطين حقوق الإنسان من وجهة نظر الحقوقيين الدوليين تدور حول أية مسائل و قضايا؟ و كيف تستطيع شبكة من التعاون الوطني و المحلي و الإقليمي و العالمي أن "توطن" الأدوات التنفيذية

لحقوق الإنسان في المناطق المختلفة. إن التوطين يعني أن تكون الأعراف المصادق عليها في موثيق حقوق الإنسان نابعة عن الحاجات و واقع المجتمعات المحلية و بهذه الطريقة تساعد على شرعنة حقوق الإنسان على المستوى العالمي. في عملية العولمة يتم في الغالب إهمال الأفراد المحليين في حين تؤثر هذه القرارات بشكل أساسي على الناس الذين يعيشون في هذه المجتمعات المحلية. و على هذا الأساس، فإن على المجتمع المدني و باقي المؤسسات أن تدخل المجموعات النائية و المتأثرة ضمن دائرة القرارات و ذلك عبر المشاركة في الرقابة على السياسات و تقييم تأثير نتائج حقوق الإنسان و تعديل الإصلاحات التنظيمية. يمكن تلخيص نتائج البحث في عدة نقاط هامة:

(١) إن فاعلية اعتماد المنهج التوطيني في قضية حقوق الإنسان يرتبط بشكل كامل بالتعاون و نشاط السلطة بين اللاعبين في المستويات المختلفة مثل المنظمات المجتمعية، و منظمات حقوق الإنسان المحلية و غير الحكومية، منظمات غير الحكومية الدولية و المؤسسات الحكومية و شبه الحكومية. هذه الشبكة من اللاعبين للتحققين تشكل جانباً رئيساً من اتجاه و عملية "من الأسفل إلى الأعلى" في هيكلية حقوق الإنسان. و على الرغم من أن إنشاء مثل هذه القناة ليس ضماناً لنجاح تصميم "من الأسفل إلى الأعلى" إلا أنه من ضروريات اعتماد تصميم هذا الاتجاه، هو أن تسير "تجارب" الحقوقية للمجتمعات المحلية و القومية باتجاه تشكيل قناة و شبكة عامة و شاملة.

(٢) من جانب آخر فإن المدافعين عن حقوق الإنسان على الصعيد المحلي يعتمدون على التعاون الجماعي مع اللاعبين ذوي الاتجاهات المختلفة، و كذلك التخطيط الدقيق و الموارد المتاحة. و نتيجة لذلك يجب أن تكون هذه الشبكة و الحلقات هي من يحدد المسؤوليات الداخلية لأعضاء الشبكة و أن تعرف الأعمال و وظائف حقوق الإنسان بعد تعريف المؤشرات المناسبة و تقييمها لكي يتم الاستفادة منها في كافة المجالات. يتوقع من هذه الشبكة أن تعيد كشف تجارب المدافعين عن حقوق الإنسان و هذا الكشف يجب أن يشمل تجارب اللاعبين المحليين و الدوليين و يعكس الحاجات الأولية للمجتمعات المحلية.

(٣) إن دراسة أسباب لجوء المجتمعات المحلية المهمشة إلى قضايا حقوق الإنسان لكي تدافع عن حقها و تسعى عبر ذلك للوصول إلى أهدافها يحتاج إلى تحليل انتقادي للعوامل الجماعية و الفردية. إن المؤشرات التي تدرس الجانب التعزيزي لحقوق الإنسان، تظهر أن الناس لهم شعور بالمصلحة عندما يلجأون إلى القضايا و القوانين الحقوقية. و على هذا الأساس فإن مؤشرات التعزيز تركز على إمكانيات و الموارد الموجودة و المتاحة أمام الناس من أجل تحقيق أهدافهم الحقوقية. إن تعزيز حقوق الإنسان يتم تقييمه عبر المناهج و الأدوات التالية: قدرة التأثير على القرارات العامة، قدرة صناعة القرار، قدرة بيان الرغبات، قدرة عرض القضايا في المجالات العامة، قدرة التفاوض حول القيم و المصالح، قدرة التأثير على الأعراف و الثقافات. إن النقطة الرئيسية في هذا المجال هي الحصول على أنسب مؤشر يمكن من خلاله زيادة نسبة السلطة الحقوقية للمجتمعات المحلية. في الواقع فإن الأفراد يجب أن يعرفوا و يتعلموا أنهم قضية الحقوق نفسها، و يعرفون متى تنتهك حقوقهم و كيف يطالبون بها في إطار "الحقوق".

(٤) في عملية التوطين تعدّ دراسة إمكانيات الفضاء السياسي التي تقع فيها مطالب حقوق الإنسان أمراً بالغ الأهمية. في الواقع يتم في هذا الخصوص دراسة هدفين: تقييم إمكانيات وطاقت القابلة للتكرار للنشاطات الحقوقية ثم تحديد ما إذا كان هناك مناخ سياسي كافٍ لكي يتم تطوير و تنمية النشاطات الحقوقية ذات المحورية الإنسانية. في مطالب حقوق الإنسان، فإن إمكانية الفضاء السياسي تتوفر بعد تقييم مستوى فاعلية المؤسسات المدنية و يتم إنشاء قنوات اتخاذ القرار، و حرية التعبير، و حكم القانون و حرية الحصول على المعلومة. و على هذا الأساس فإن الطاقات المحلية في عملية التوطين لحقوق الإنسان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكانيات الفضاء السياسي و العلاقات السياسية مع الدول المختلفة مثل الدول التي تقع فيها ثورات حديثة و الدول التي تحكمها أنظمة عسكرية دكتاتورية.

(٥) إن اعتماد تصميم من الأسفل إلى الأعلى يعتمد على توظيف منهجين رئيسيين: الأول يرتبط بالدراسات الموضوعية والتأسيس للتجارب المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، والثاني الكثرة والأدبيات المتزايدة المتعلقة بالمنهج و الأدوات التقييمية للعمل الجماعي، و قد استخرج المنهج الثاني من العلوم الاجتماعية و علم الإنسان و التعليم المرتكزة على علم الإنسان. في ما يتعلق بالمنهج الأول، فإن الدراسات حول محور المفاهيم الأولية لحقوق الإنسان يتم تعريفها على الصعيد المحلي لكي يتم تعريف العلاقات بين اللاعبين الحقوقيين الدوليين و المحليين وفق طبيعة ذلك البلد أو تلك المنطقة وأن يتم حماية حقوق الإنسان في الإطار العالمي. و على الرغم من أن هذه المفاهيم الأولية مختلفة من حيث نوعية الموضوع الذي تركز عليها إلا أن البحوث التي تجرى حول قضايا مختلفة مثل قضايا حماية حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية في إطار عوامة الاقتصاد تظهر بوضوح أن رفض التوطين من عملية صناعة القرار يؤدي إلى زيادة عدم المساواة و تضرر الطبقات الدنيا التي تسعى للحصول على حقوقها.

إن القضية الأخيرة التي يجب التنويه إليها في نهاية البحث هي أن أهمية توظيف و استخدام الأساليب التساهمية المعتمدة على الحقوق تقع في تقييم حجم التأثير لحقوق الإنسان في مشاريع العدالة الاجتماعية. يقترح في منهجية التوطين لحقوق الإنسان أن تتم دراسة الأسس و المبادئ العالمية لحقوق الإنسان من أبعادها المختلفة. و من بين المناهج البحثية في قضية حقوق الإنسان نجد أن المناهج المرتبطة بتقييم مؤشرات حقوق الإنسان و مناهج ذات المحورية الحقوقية و مناهج التقييم و الرقابة على تنفيذ حقوق الإنسان أكثر صلة و انسجاماً بهذا المجال من غيرها من المناهج. إن معظم المعلومات الموجودة هي نتيجة لجهود الموظفين الدوليين أو التعاون الثنائي لكي يتيسر عرض اتجاه ذات المحورية الحقوقية في قضايا مثل الفقر أو غيرها من البرامج التنموية أو مسائل حقوق الإنسان الأخرى. الجدير بالذكر أن نسبة الواقعية للمناهج المنتخبة ترتب نتائج أداء حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

الهوامش:

- 1- European Court of Human Rights, Dogan and others v. Turkey, judgment of 29 June 2004.

- 2- Inter-American Court of Human Rights, Mayagna (Sumo) AwasTingni Community v. Nicaragua ,judgment of 31 August 2001 .
- 3- African Commission on Human and Peoples' Rights, Social and Economic Rights Action Center v .Nigeria, report of 27 May 2002.
- 4- Paragraphs 36-37, UN High Commissioner for Human Rights ,(۲۰۰۵) The OHCHR plan of action :protection and empowerment.
- 5- Norwegian Agency for Development Cooperation, NORAD (2001) Handbook in Human Rights Assessment, State Obligations and Empowerment,<http://www.norad.no/files/Handbook.pdf> (last consulted: 25 November 2007)
- 6- International Centre for Human Rights and Democratic Development (Rights & Democracy) (۲۰۰۷) Human Rights Impact Assessment for Foreign Investment Projects: Learning from Community Experiences in the Philippines, Tibet ,the Democratic republic of Congo, Argentina and Peru, Canada. Also available online at wwwdd.rd.ca.P26
- 7- International Centre for Human Rights and Democratic Development (Rights & Democracy) (۲۰۰۷) Human Rights Impact Assessment for Foreign Investment Projects: Learning from Community Experiences in the Philippines, Tibet ,the Democratic republic of Congo, Argentina and Peru, Canada. Also available online at wwwdd.rd.ca.P26.
- 8- For a descriptive overview of tools, approaches and case studies, see www.humanrightsimpact.org.
- 9- Maps of human rights progress indicators arise mainly from monitoring exercises carried out by intergovernmental agencies and international NGOs (Freedom House, USA or Amnesty International) A relevant example is the Map of progress by the Inter-American Institute of Human Rights : www.iidh.ed.cr

المصادر الفارسية

۱. آذری، هاجر، نسرین طباطبایی حصاری ، (۱۳۹۶ش)، «چالش‌های نظام حقوقی ایران در الحاق به معاهدات حقوق بشری از دیدگاه حقوق بین‌المللی»، دراسات الحقوق المقارن، الربیع والصیف، الدورة ۸، الرقم ۱.
۲. احمدی نجاد، مریم ، یاسر امین الرعايا، (۱۳۹۵ش)، «ماهیت حقوقی دکترین حاشیه مجاز تفسیر»، فصلیة السیاسة الخارجیة، سنة ۳۰، الرقم ۲.
۳. حاجی بور ، مرتضی (۱۳۹۷ش) «بررسی تطبیقی اعمال حقوق بنیادین بشری در حقوق خصوصی»، دراسات حقوقیة مقارنة، (۲)۹

٤. ذاکریان، مهدی، (١٣٨٩ش)، «ایران و جهان‌شمولی قواعد بنیادین حقوق بشر، دراسات العلوم السياسية»، عام ٥، رقم ٣.
٥. ذوالقدر، مالک و وحید محمدزاده (١٣٩٣ش) «حقوق بشر و جهان‌بینی‌ها و نسبی‌گرایی»، دراسات حقوق الإنسان الإسلامي، السنة الثالثة، رقم ٦.
٦. منصوریان، ناصرعلی، (١٣٩٢ش)، «روش‌شناسی بومی سازی در حقوق»، مجلة البحوث الحقوقية، رقم ٦٢.

References

Persian

- [1] Azari, Hajar, Nasrin, Tabatabaiehesari, (2017). 'The Iranian Legal System Challenges regarding Accession to the Human Rights Treaties from the Perspective of International Law', *Journal of Comparative Law*, Tehran University, Year 8, Issue 1, P. 22.
- [2] Ahmadinejad, Maryam, Yasser Amin al-Rayaa, (2016). The Legal Nature of the Doctrine of Margin of Appreciation, *Journal of Foreign Policy*, Year 30, Number 2.
- [3] Hajipour, Morteza, (2018). A Comparative Study of the Application of Fundamental Human Rights in Private Law. *Comparative Law Studies*, 9 (2).
- [4] Mansourian, Naser Ali, (2013). Methodology of Localization in Law, *Journal of Legal Research*, 62.
- [5] Zulghadr, Malik, Mohammadzadeh, Vahid, (2014). Human Rights, Worldviews and Relativism, *Islamic Human Rights Studies*, Year 3, Number 6.
- [6] Zakarian, Mehdi, (2010), Iran and the Universality of Fundamental Human Rights, *Journal of Political Science*, Year 5, No. 3.

English

- [1] Anderson Gold, S., (2001). *Cosmopolitanism and Human Rights*. Cardiff: University of Wales Press, p. 3.
- [2] Alston, P., (1984). Conjuring up New Human Rights: a Proposal for Quality Control, *American Journal of International Law*. Vol. 78, No.3, p. 618.
- [3] Appiagyei-Atua, K., (2002). "Human Rights NGOs and their Role in the Promotion and Protection of Rights in Africa", *International Journal on Minority and Group Rights*. Vol. 9, No.3, p. 289.
- [4] Baderin, M., (2004). "Identifying Possible Mechanisms within Islamic Law for the Promotion and Protection of Human Rights in Muslim States", *Netherlands Quarterly of Human Rights*. Vol. 22, No.3, Pp. 329-346.
- [5] Bales, K., (2000). *Disposable People. New Slavery in the Global Economy*.

- Berkeley: University of California Press, p. 298.
- [6] Baxi, U., (2002). *The Future of Human Rights*. New Delhi: Oxford University Press.
- [7] Brauch, J., (2004). "The Margin of Appreciation and the Jurisprudence of the European Court of Human Rights: Threat to the Rule of Law", *Colombia Journal of European Law*. Vol. 11, No.1, Pp. 113-150.
- [8] Brems, E., (2001). *Human Rights: Universality and Diversity*. The Hague: Martinus Nijhoff, p 338-511.
- [9] Carozza, P., (2003). "Subsidiarity as a Structural Principle of International Human Rights Law", *American Journal of International Law*. Vol. 97, No.1, p 57.
- [10] Cohen D., De La Vega R. and Watson G., (٢٠٠١) *Advocacy for Social Justice, A Global Action and Reflection Guide*, 1st Print, Connecticut ,United States, Kumarian Press. P. 126.
- [11] De Feyter, K., (2007). "Localising Human Rights in Benedek", W., De Feyter, K., Marrella, F., (eds.) *Economic Globalisation and Human Rights*, Cambridge, Cambridge University Press.
- [12] De Feyter, K., (2005). *Human Rights. Social Justice in the Age of the Market*. London: Zed Books, p.106.
- [13] Donnelly, J., (1989). *Universal Human Rights in Theory & Practice*. Ithaca: Cornell University Press, Pp. 23-27.
- [14] Eide, A., Alfredsson, G., (1999). "Introduction" in Alfredsson, G., Eide, A., (Eds.), *The Universal Declaration of Human Rights. A Common Standard of Achievement*. The Hague: Martinus Nijhoff.
- [15] Falk, R., (2000). *Human Rights Horizons*. London: Routledge, p.53.
- [16] Gaby Oré Aguilar, (2009). *The Local Relevance of Human Rights: A Methodological Approach*, Institute of Development Policy and Management, p.11.
- [17] Gready, P., (Ed.) (2004). *Fighting for Human Rights*. London: Routledge, p. 8.
- [18] Goodey, J., (2005). *Victims and Victimology*. Edinburgh: Pearson Education, p.102.
- [19] Habermas, J., (1996). *Between Facts and Norms*. Cambridge: Polity Press, p.107.
- [20] He, B. (2004). "Transnational Civil Society and the national Identity Question in East Asia", *Global Governance*. Vol. 10, no. 2, 227-246.
- [21] Henry, L., Mohan, G., Yanacopulos, H., (2004). "Networks as Transnational Agents of Development", *Third World Quarterly*. Vol. 25, no.2, 839-855.
- [22] Hines, C. (2003). *Time to Replace Globalisation with Localisation*, *Global Environmental Politics*, MIT Press, 3 (3): 1-7.

- [23] Howland, T., (2004). "UN Human Rights Field Presence as Proactive Instrument of Peace and Social Change: Lessons from Angola", *Human Rights Quarterly*. Vol. ٢٦.No.1, p.14.
- [24] Ibhawoh, B., (2004). Restraining Universalism: Africanist Perspectives on Cultural Relativism in the Human Rights Discourse in Zeleza, P., T., McConaughay, P., (Eds.), *Human Rights, the Rule of Law, and Development in Africa*. Philadelphia :University of Pennsylvania Press, p.28.
- [25] The International Forum on Globalization Report Drafting Committee (2002). "The Case for Subsidiarity: Bias Away from the Global toward the Local," in *Alternatives to Economic Globalization: A Better World is Possible*, San Francisco, Barrett-Koehler Publishers.p.109.
- [26] Kapur A. and Duvvury N., (2006). *A Rights-Based Approach to Realizing the Economic and Social Rights of Poor and Marginalized Women*, International Center for Research on Women.
- [27] Kaufman, M., Dilla Alfonso, H., (Eds.) (1997). *Community Power & Grassroots Democracy*. London: Zed Books, Pp. 9-11.
- [28] UVIN, P., (1998). *Aiding Violence. The Development Enterprise in Rwanda*. West Harford: Kumarian Press, P169-179.
- [29] Kaldor, M., (1999). "Transnational Civil Society" in Dunne, T., Wheeler, N.(Eds.), *Human Rights in Global Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, p.٢٠٩.
- [30] Kratochvíl, J., (2011). "The Inflation of the Margin of Appreciation by the European Court of Human Rights", *The Netherlands Quarterly of Human Rights*, Vol. 29/3.
- [31] Lipschutz, R., (1996). *Global Civil Society & Global Environmental Governance*. New York: State University of Albany Press p.39.
- [32] Lindgren Alves, J., (2000). *The Declaration of Human Rights in Post-Modernity*, *Human Rights Quarterly*. Vol. 22, No.2, Pp. 478-500.
- [33] Massey C., Alpass F., Flett R., Lewis K., Morris S. And Sligo F., (2006). "Crossing Fields: The Case of a Multidisciplinary Research Team," *Qualitative Research* 6(2): 131-149.
- [34] Megret, F., Hoffman, F., (2003). "The United Nations as a Human Rights Violator ? Some Reflections on the United Nations Changing Human Rights Responsibilities", *Human Rights Quarterly*. Vol. 25, No.2, Pp. 314-342.
- [35] Mutua, M., (2002). *Human Rights. A Political and Cultural Critique*. Philadelphia: Philadelphia University Press, p. 81.
- [36] Narajan, D., (2000). *Voices of the Poor. Can Anyone Hear Us?* New York: Oxford University Press, p. 150.
- [37] Oré Aguilar, Gaby, (2011). *The Local Relevance of Human Rights: A*

- Methodological Approach*, Cambridge: Cambridge University Press, Pp. 109 - 146.
- [38] Parekh, B., (1999). "Non-ethnocentric Universalism" in Dunne, T., Wheeler, N. (Eds.), *Human Rights in Global Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, p.140.
- [39] Rajagopal, B., (2003). *International Law from Below*. Cambridge: Cambridge University Press, p. 233.
- [40] Risse, T., Ropp, S., Sikkink, K., (Eds.) (1999). *The power of human rights*. Cambridge: Cambridge
- [41] Vandenberg Arne, (2017). "The Human Rights Council from Below: A Case Study of the Declaration on the Rights of Peasants", *Journal of Human Rights*.
- [42] Zeleza, P., (2004). "The Struggle for Human Rights in Africa" in Zeleza, P., T., McConaughay, P. (Eds.), *Human Rights, the Rule of Law, and Development in Africa*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, p.15..

بررسی چالش‌های روش شناختی بومی سازی حقوق بشر

هاجر آذری*

عضو هیات علمی دانشکده علوم انسانی دانشگاه تربیت مدرس، گروه مطالعات زنان

چکیده:

با توجه به تاثیر اندک حقوق بین الملل به خصوص در سطح حقوق داخلی و در کشورهایی با تنوع و کثرت فرهنگی و مذهبی فراوان، تاکید جامعه بین الملل هم اکنون -به جای جهانی شدن- بر روی ضرورت داشتن حقوق بشری است که بیش از پیش بومی شود. چالش و تمایز میان حقوق داخلی و بین الملل همواره از موضوعات بحث برانگیز بوده است که در واقع اجرای حقوق بین الملل را در سطح حقوق داخلی با مشکلات متعددی مواجه می کند. این در حالی است که حقوق بشر می تواند از طریق تعریف و تفسیر هنجارهای جهانی موجود در راستای نیازهایی که توسط خود کشورها و خود افراد موضوع حق تعریف می شوند، بیش از پیش به صورت بومی درآورده شود و به توسعه بیشتر حقوق بشر خصوصاً در سطوح ملی، محلی و منطقه‌ای کمک نماید. این پژوهش با به کارگیری روش توصیفی و تحلیلی، به دنبال بررسی این مسأله است که دقیقاً چگونه و با چه روشی تجربه‌های محلی نقض حقوق بشر در حقوق داخلی باید در سطوح جهانی مورد توجه قرار می گیرند؟ چرا و چگونه نیاز به مشارکت مردمی برای تحقق حقوق بشر در سطح محلی وجود دارد، به خصوص در زمانی که تصمیم‌گیری‌ها در سطوحی گرفته می شوند که دور از دسترس مردمی هستند که مستقیماً تحت تأثیر آن تصمیمات قرار می گیرند. بدین منظور ابتدا الگوی مفهومی متفاوتی که در خصوص بومی سازی حقوق بشر در جامعه جهانی وجود دارد را تبیین می نماید. سپس با به کارگیری این رویکرد به همراه اتخاذ روشهایی که نیازهای حقوق بشری هر بوم زیست، منطقه یا ناحیه را به تصویر می کشد، تلاش می کند تا از جمع این تصاویر و با اتخاذ رویکرد "پایین به بالا"، مسأله قابلیت و امکان ایجاد حقوق بشری بومی در بطن حقوق بشر جهانی را مورد تحلیل و بررسی قرار دهد. یافته های تحقیق حکایت از این دارد که بومی سازی حقوق بشر، و اتخاذ رویکرد فوق الذکر، می تواند زمینه و بستر مناسبی برای تعامل دو جانبه و موثرتر میان حقوق بشر و احقاق حقوق افراد در سطح محلی فراهم ساخته و استانداردهای حقوق بشر را متناسب با نیازهای افراد محلی و در بسترهای مختلف فرهنگی، مذهبی و اجتماعی باز تعریف نماید و از طرف دیگر می تواند فرصت مناسبی برای احقاق حقوق افراد در بستر محلی و منطبق با استانداردهای حقوق بشر بومی شده، فراهم سازد.

کلیدواژه: بومی سازی، حقوق بشر، سازمانهای بین المللی، نهادهای محلی

A Study of the Methodological Challenges of Localizing Human Rights

Hajar Azari*

Member of Faculty of humanities, Tarbiat Modares University, Department of women studies

Abstract

For many years, the international community has focused on the globalization of human rights rather than the rights of local people. But given the limited impact of international law at domestic law in countries with different cultural and religious backgrounds, the emphasis nowadays is on the necessity of localization of human rights. The challenge between national and international laws has been controversial, which in fact challenges the implementation of international human rights law at domestic level. However human rights can be localized through redefining and reinterpreting existing global norms in line with the needs of individuals themselves at very local level, and further contribute to develop human rights, at international level. This also affects the function of international rights bodies, such as UNHCR, human rights Rapporteur, and so on. This research, by using a descriptive and analytical method, investigates how exactly the human rights abuses, at local level, should be considered global? And how are different forms of human rights abuses, at the national and local levels, affecting the universal norms of human rights? The study also explains why people's participation is necessary in the process of localizing human rights, especially when decisions are taken at very global levels that are far from accessible to the people affected by them. To do this, first, a different conceptual framework for the localization of human rights, which is accepted to the international community, is elucidated. By applying this approach, along with using the methods that show the human rights needs of local people, tries to adopt a "bottom-up" approach, and analyze the possibility of producing local human rights in the international context. The findings suggest that localizing human rights, and adopting the aforementioned approach, can provide an appropriate framework for a more effective interaction between international human rights law and the realization of human rights at the local level. It helps to redefine and reflect the needs of local people with different cultural, religious and social norms, and, on the other hand, can provide an appropriate opportunity for individuals at local level to claim their rights in accordance with international standards.

Keywords: Localization; Human Rights; International Organizations; Local Institutions.

* Corresponding Author's E-mail: H.azari@modares.ac.ir